تطبيقات مقاربة الحوكمة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية

Applications of good governance approach on the local communities

بن ورزق هشام[1*]

[1]جامعة سطيف2، (الجزائر)، hichemprof@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/05/01 تاريخ القبول:2021/06/30 تاريخ النشر:2021/07/15

ملخص

استلزمت مقاربة الحوكمة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية إدماج الفاعلين المحليين في التنمية المحلية وإزالة العوائق بين القطاع العام والخاص على مختلف مستويات اتخاذ القرار الجماعي، مما يسمح لهذه الفواعل بالمساهمة الفاعلة في إرساء قواعد متينة للحكم الراشد المحلي. وقد ساعد اتجاه الإدارة الحديثة نحو الحكم الراشد في تعزيز وبلورة الحكم المحلي، ليؤكد على ضرورة الانتقال بإدارة الجماعات المحلية من الحالة التقليدية، التي تتسم بالانعزال عن المواطنين والتقيد بالعمليات الإدارية، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا مع تعزيز دور الجماعات المحلية. ووفق هذا السياق حول البحث تحليل مفهوم الحكم الراشد ومدى تعميقه لأدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع محاولة ابراز دور الحوكمة المحلية في تعزيز التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، الجماعات المحلية، المجتمع المدني، الديموقراطية التشاركية، القطاع الخاص.

Abstract

A good governance approach at the local communities' level necessitated the integration of local actors in local development and the removal of obstacles between the public and private sectors at the various levels of collective decision-making, this allows these actors to contribute effectively to establishing solid foundations for local good governance. The trend of modern administration towards good governance helped in strengthening and crystallizing local government, to emphasize the need to move the administration of Local Communities from the traditional situation, which is characterized by isolation from citizens and adherence to administrative processes, to the most interactive and integrated situation with the strengthening of the role of local communities. According to this context, the research analyzes the concept of good governance and the extent of its deepening of the roles of civil society and the private sector, while trying to highlight the role of local governance in promoting participatory at the level of local communities.

Keywords: Good Governance, Local Communities, Civil Society, Participatory Democracy, Private Sector.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

ظهر مفهوم الحكم الراشد كإطار مرجعي للتعبير عن التغيرات العميقة التي عرفتها دولة ما بعد الحداثة، فيما يتعلق باتخاذ القرار العمومي وتحديد السياسات العامة في الدولة، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد، بل زاحمها فاعلون جدد، صار لهم القدرة على التأثير في مسار اتخاذ القرار وتنويع أساليب الإدارة العامة.

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة قيام الحكم الراشد ككل، الذي يستهدف تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية وضمان حد الكرامة الأدنى لمستوى معيشة المواطن، مع ضمان استدامة الشرعية والمشروعية داخل الدولة ووضع آليات الكفاءة في تجسيد التنمية .

استلزمت مفاهيم الحوكمة إزالة العوائق بين القطاع العام والخاص على مختلف المستويات الجديدة والدولية والإقليمية الوطنية والمحلية في اتخاذ القرار الجماعي، فالعمل على إدماج الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، من أجل التنمية المؤسساتية، تسمح لهذه الفواعل بالمساهمة الفاعلة في إرساء قواعد متينة للحكم الراشد المحلي. كما ساعد اتجاه الإدارة الحديثة نحو الحكم الراشد في تعزيز وبلورة الحكم المحلي، وجاء هذا المفهوم ليؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية، التي تتسم بالانعزال عن المواطنين والتقيد بالعمليات الإدارية، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين عناصر الدولة والتي من أهمها الجماعات المحلية .

وقد أطلق مفهوم الحكم الراشد المحلي على نوع العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية والمواطنين، التي تركز على قيم المساءلة، الشفافية، القدرة على التنبؤ والمشاركة الواسعة من مختلف قطاعات المجتمع، من أجل منح أكبر شرعية ومشروعية للقرار العمومي على مستوى الجماعات المحلية وضمان الحد الأقصى لنجاعته.

ووفق هذا السياق تطرح هذه المداخلة إشكالية: ما مدى التعزيز الذي منحته مقاربة الحوكمة الرشيدة لدور الجماعات المحلية؟

ولبحث هذا الموضوع نستعمل المنهج التحليلي من خلال محاولة تحليل مفهوم الحكم الراشد ومدى تعميقه لأدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع محاولة ابراز دورالحوكمة المحلية في تعزيز التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

1. تعميق مفهوم الحكم الراشد لأدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص

يستعملالحكم الراشدكمفهوم للحكم على ممارسات السلطة السياسية لإدارةشؤون المجتمعباتجاه تطويري، ففي إطار التغيير الذي عرفه دور الدولة من جهة وتطور علم الإدارة العامة من جهة أخرى، اتجهت الدول نحو دعم القطاع الخاص وإدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطة التنمية، بحثا عن فعالية ونجاعة الخدمة العمومية.

1.1. مفهوم الحكم الراشد

أدى البحث عن أفضل نماذج للحكم إلى ظهور مناهج جديدة لاتخاذ القرار والتسيير العمومي داخل الدولة، ليحل محل الإجراءات التقليدية وليتأقلم مع سياق دولة ما بعد العصرنة. فالحكم في النظرة الكلاسيكية كان قائما على فكرة السيادة، المبنية على مبدأ هيمنة سلطة الدولة وفرضها للقرار بشكل مركزي على كامل الإقليم.

لكن مع تآكل فكرة السيادة والتغيرات الاجتماعية المختلفة، ظهرت إشكالية الحوكمة، مما يعني أن تتدخل فواعل مختلفة في عملية اتخاذ القرار. فالدولة حاليا ليست الفاعل الوحيد، فهي مقيدة بضرورة مراعاة وجود فواعل أخرى على الصعيد الداخلي والخارجي، يجب مشاركتها بشكل أو بأخر في إطار رسمي أو غير رسمي في اتخاذ القرار. (Jacques CH ,2004, p.205)

وقد ظهر مفهوم الحكم الراشد في سنة 1989 في كتابات البنك الدولي، في إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الدولة من جهة وتطور علم الإدارة العامة من جهة أخرى. فلم تعد الدولة الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون جدد كمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص. (عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص.13.)

وفرض الحكم الراشد على الصعيد الداخلي سياق جديد تتم فيه تدخلات الدولة، باعتبارها دولة منظمة، ووفق قانون مرن وتفاوضي، يفضل الإجراءات غير الرسمية للتحفيز والتأثير وديمقراطية مشاركتية، تضم مختلف المصالح الاجتماعية لتحضير المشترك الجماعي. (Jacques CH ,2004, p.206)

كما أدى عجز تنظيم الدولة الكلاسيكي عن تحقيق الإشراف الكامل وتأدية كل مهام التنمية، إلى ضرورة إشراك الفئات الاجتماعية. فلم تعد الدولة قادرة على التأثير بشكل فعال على النشاط الاقتصادي أو على عالم الشغل. وصارت وظيفة الدولة حاليا تشبه وظيفة البلديات قديما، كتجهيز البنية التحتية والخدمات العامة فقط.

لذا دعت الضرورة إلى إيجاد نظام لحل كل هذه المشاكل وتحقيق نتائج أفضل للدولة ومواطنيها. فبرزت سلطة الحكم الراشد والحكم الراشد المحلي ووزعت الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية وفق منظور جديد، يعطي الأولوية لتفعيل دور ومفهوم الحكم المحلي.(بخوش مصطفى، 2008، ص، ص.23-25)

أما على الصعيد الدولي فقد أثار أداء الدول وكيفية تعاطيها مع الوضع الدولي الجديد، التساؤلات حول تراجع دورها لحساب فاعلين جدد. فصارت الدولة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى كالاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، الإرهاب، المخدرات وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى.

لذا تخلت الدولة عن حل المشاكل الأولى لصالح المؤسسات فوق الوطنية وتخلت عن حل المشاكل الصغرى لمؤسسات المجتمع المدني وهيئات وجماعات الحكم المحلي. كما أن التطور الفكري، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، أدخل تغيرات جوهرية على وظائف الدولة التقليدية سواء تعلق الأمر بطبيعة الحقوق أو نوعية الخدمات التي يجب عليها تقديمها.(بخوش مصطفى، 2008، ص، ص.23-25)

2.1.مبررات بروز مفهوم الحكم الراشد

ظهر مفهوم الحكم الراشد تحت تأثير عدة مبررات منها:

- تبني سياسة الخوصصة: بالنظر إلى تغير دور هيئات الحكم المحلي، التي صارت مسؤولة عن تهيئة مناخ الاستثمار والتعاقد مع القطاع الخاص وصناعة القرارات وتوليد الإيرادات والإنفاق. كما ازدادت مسؤوليتها عن البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات، زيادة على أن تطبيق الديمقراطية المحلية فعّل دور الجماعات المحلية أكثر.

إن اتجاه الدول نحو القطاع الخاص ودعمه لخدمة التنمية المحلية وإدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطة التنمية المحلية أفرز كل هذه المفاهيم. كما ظهرت على المستوى الأكاديمي مفاهيم جديدة، كمحاولات للاستفادة من أساليب إدارة الأعمال كاسترداد التكلفة، الانتفاع، الإسناد إلى الغير في مجال الإدارة العامة واستعمال قيم جديدة، وكل هذا أدى إلى الانتقال من نظام حكم تسيطر فيه المجالس المنتخبة إلى نظام حكم محلي، يشارك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني.(عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص. ص 13-14)

- فشل الحكومات المركزية في التنمية المخططة من المركز وعدم قدرتها على توفير الخدمات ذات الجودة للمواطن: لذلك ظهر تطبيق مفهوم الحكم الراشد وكذا الحكم الراشد المحلي في مجال التخطيطوالتنمية المحلية،للعمل على تطويع برامج التنمية وتنفيذها بسهولة إزاء حاجات السكانالمحليين،لأن منطق التنمية المحلية لا يتحقق من القمة، بل لا بد أن يتم من خلال المشاركة الفعالة للمجموعات المحلية. باعتبار عملية التنمية معقدة ومتشعبة وليس من السهل تخطيطها من المركز. ويلعب الحكم المحلي دورا أساسيا في عملية التنمية الشاملة. لذلك فان تطويره يعد حتمية سابقة من أجل إيجاد إدارة إنمائية تتكفل بأهداف التنمية.(خالد الزعبي ،2008، ص.3-4)

وتبرز أهمية الموارد البشرية على الصعيد المحلي بصفة خاصة، من اعتبار الخبراء أن التنمية الشاملة لا تتم على المستوى المركزي، بل لا بد من مشاركة المواطن المحلي، وهو ما يطلق عليه ارتباط المؤشرات الاقتصادية بمؤشرات التنمية البشرية. (مهنا محمد نصر، 2004، ص.84)

- زيادة النمو السكاني في المدن: حيث فرض التمدن السريع في الدول النامية، زيادة النمو السكاني بالمدن وتزايد الحاجة إلى الخدمات المحلية وهو ما زاد الإنفاق الحكومي، لهذا حولت الدولة مسؤولية إشباع الحاجات إلى الجماعات المحلية وتكليفها بالبحث عن مصادر التمويل الذاتي واسترداد التكلفة والإنتاج المشترك وغيرها من أساليب دعم التنمية المحلية.

- التوجه نحو الديمقراطية المشاركتية والجوارية: تقوم الديمقراطية النيابية على فكرة التفويض أو الوكالة من خلال الانتخاب، بينما تقوم الديمقراطية المشاركتية على إدراج المواطن بشكل فعال في دواليب السياسة واتخاذ القرار. (Jacques CH ,2004, p.169)

لقد أدخل مبدأ الجوارية نموذج جديد للعلاقات بين الدولة والإقليم، بإدخال تعديلات على أنماط تأطير الإقليم، من خلال تعزيز استقلالية الهيئات المحلية والتعدد المتزايد للأنظمة الإقليمية. وقد جاء التحول في فرنسا منذ سنة 1992 مع تجسيد مبدأ التكامل، الذي منح لمصالح عدم التركيز هامش حرية التسيير وخاصة التسيير المالي.(Jacques CH ,2004, pp.77-78)

وقد ساعد اتجاه الإدارة الحديثة نحو الحكم الراشد في تعزيز وبلورة الحكم المحلي. وجاء هذا المفهوم ليؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية، التي تتسم بالانعزال عن المواطنين والتقيد بالعمليات الإدارية، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين عناصر الدولة والتي من أهمها الجماعات المحلية وفق مقاربة الموارد البشرية كما هو مفهومها في القطاع الخاص. (الطعامنة محمد محمود، عبد الوهاب سمير محمد، 2005، ص.36)

فالحوكمة تستلزم إزالة العوائق بين القطاع العام والخاص على مختلف المستويات الجديدة والدولية والإقليمية الوطنية والمحلية في اتخاذ القرار الجماعي.(Jacques CH ,2004, p.205).والعمل على إدماج الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، من أجل تنمية الموارد البشرية والمؤسساتية، تسمح لهذه الفواعل بالمساهمة الفاعلة في إرساء قواعد متينة للحكم الراشد المحلي. (Emilie CO,2009, p.305).

3.1.أبعاد الحكم الراشد

تتضمن أهم مؤشرات الحكم الراشد، التي تعد محددات لقياس مدى جدية وقدرة النظام السياسي والقانوني على وضع نظام حكم راشد فعال، ثلاثة أبعاد مترابطة:

– البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها ومدى مشاركة المواطن في صنع القرار: في ظل إعادة صياغة دور الدولة منحت القطاعات الأخرى مزيدا من الحرية. فتقلص دور الدولة القومية ككيان سياسي، شجع على بروز تعددية طرق الحياة السياسية والدينية وتوسعها داخل الدولة. وزادت أهمية المجموعات المحلية داخلها باعتبارها هيئات بديلة .

كما صارت الحكومات متفتحة أكثر على المجتمع الذي يقدم مساندة لها في تقديم الخدمات، من خلال هيئات محلية ومنظمات المجتمع المدني، ساعية إلى إرضاء المتعاملين. وصار المواطن هو المرجع الأساسي والأعلى في كل المجالات الخاصة والعامة. ووفق هذا المفهوم الجديد أسس مجتمع بشكل جديد وقامت سياسة الدول على مبادئ جديدة.

فالحكم الراشد يعني اعتماد الحلول الرضائية لمختلف الفواعل، بحيث تكون مجندة آليا في شكل تحكيمي. فالخيارات الإستراتيجية والعامة هي نتائج مفوضات ولتوافق وجهات نظر الجميع. فالحوكمة هي نموذج وآلية لحل عدد كبير من المشاكل والخلافات بشكل تفاوضي .

– البعد المتعلق بالإدارة وكفاءاتها وفعاليتها في تقديم الخدمة العامة: لم يعد يكفي النظر إلى الخدمة العامة في حد ذاتها، بل أصبح إقحام المستهدفين منها في التصور والتنفيذ من المهام الرئيسية للدولة والتنمية. وتحول الشعب من هدف للسلطة إلى مصدر لها ثم إلى مشارك فيها. فهدف الحكم الراشد هو تحقيق الكفاءة، تبسيط الإجراءات وإتاحة فرصة الإبداع وضمان العدالة في توزيع الأعباء المالية، من خلال تنويع أساليب الإدارة تبعا للخصوصيات الوطنية والمحلية .

– البعد الاقتصادي والاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاليته عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة التي يعيشها من جهة أخرى. وفي إطار تحول دور الدولة واتجاهها نحو تفعيل دور القطاع الخاص، برز دور الجماعات المحلية أكثر في توفير مناخ جذب الاستثمارات والمشاركة في صنع السياسات العامة وحماية البيئة من التلوث.

2. الحوكمة الرشيدة المحلية وتعزيز التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

إن تآكل مبدأ وحدة الدولة قد صار محسوسا بشكل كبير، بداية من سنوات الثمانينات، بسبب التعقيد والتنوع وعدم النظامية التي تمتاز بها دولة ما بعد الحداثة. فبدأت أقطاب جديدة لممارسة السلطة في الظهور

تدريجيا، تجاوبا مع التنوع في السياقات المحلية وتنوع المشاكل التي يجب تسيرها،ذلك أن نمط التنظيم البيروقراطي المعتمد على التسلسلية قد تأثر بظهور البناءات الادارية الجديدة. وهو ما أظهر مبادئ جديدة لتنظيم الدولة، مثل الحكم الراشد المحلي وتعزيز استقلالية الجماعات المحلية.(Jacques CH ,2004, p.74)

لقد كرس المجتمع الدولي الحكم المحلي في الإعلان العالمي حول اللامركزية والحكم المحلي في تورينتو 1993 والإعلان الإفريقي حول اللامركزية أكرا 2001، بهدف تمكين الدول النامية من تحقيق تنمية مستدامة وتحقيق حكم راشد محلي. انطلاقا من اعتبار أن دعم وتقوية الحكم المحلي وتحويله إلى حكم راشد محلي، وحده الكفيل بمحاربة الفساد وتبذير المال العام واحتكار السلطة.(Jacques CH ,2004, p.74)

1.2. مفهوم الحكم الراشد المحلي

يرجع ظهور بذور نظاماالحكمالمحليإلى أقدمالعصور، فقد نشأتالقرى والمدن قبل أن تنشئ الدولة المركزية، حيث كان التنظيم السياسي والاجتماعي للشعوب القديمة قبل ظهور الدولة بمفهومها الدستوري الحديث يستمد أسسه من الطابع المحلي، وتميزت التجمعات البشرية الأولى بسيادة سلطة شيخ القبيلة والتنظيمات التي تضعها تلك القبيلة من مجالس استشارية وغيرها، وهو شكل مصغر للحكومة والبذور الأولى للمجالس البلدية والقروية بعد ظهور الدولة القومية الحديثة (الطعامنة مُحَّد محمود، 2003، ص.4)،لذلك يعد الحكم المحلي الأصل الذي استلهمت منه الدولة الوطنية أساس وجودها وحدود وظيفتها.(عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، 2008، ص.24).

وبمجرد ظهور الدولة الحديثة توسعت نشاطاتها وخدماتها لدرجة أصبح من الضروري توزيع الوظائف الإدارية والمهام الحكومية لزيادة الفاعلية والكفاءة في تقديم الخدمات المحلية للمواطنين، فتنوعت أساليب التنظيم الإداري بين المركزية واللامركزية وعدم التركيز. ويعتبر التنظيم الإداري المحلي امتدادا إقليميا للهياكل الإدارية والسياسية للإدارة المركزية في الدولة، وهناك اتجاه عالمي قوي نحو زيادة لامركزية المسؤوليات الوظيفية بنقلها من الحكومةالمركزيةإلى الجماعات المحلية.(تقرير مركز العمليات الانتقالية الدستورية حول اللامركزية في الدول الموحدة، 2014).

يتسم مفهوم الحكم المحلي في نظر فقهاء القانون الإداري بالغموض وعدم دقة الترجمة والتعريف، وقد تعددت الآراء حول مفهوم الحكم المحلي وانقسمت في تحديد كنهه إلى ثلاثة اتجاهات:

– اتجاه يفرق أصلا بين الإدارة المحلية والحكم المحلي: حيث يتجه أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار أن الإدارة المحلية تختص بالجوانب التنظيمية، بينما يرتكز الحكم المحلي على الجوانب السياسية والتقريرية. ويبدوا أن أصحاب هذا الرأي يخلطون بين الحكم المحلي كأسلوب إداري وبين الحكم على مستوى الولايات الفيدرالية، الذي هو وضع دستوري مغاير تماما لمفهوم الحكم المحلي المقصود هنا.

– اتجاه يعتبر الإدارة المحلية مرادف للحكم المحلي: وهما يعبران عن أسلوب من أساليب الإدارة. لكن يبدوا أن هذا الاتجاه لا يزال يطرح مفاهيم اللامركزية الموروثة عن الفقه الفرنسي الكلاسيكي.

– اتجاه يطرح مفاهيم بديلة لمفهوم الحكم المحلي: كمفهوم حكم المجتمع والنظام المحلي الراشد. وهنا تطرح كتابات البنك الدولي خاصة المتعلقة بالدول النامية ضرورة إدخال مفهوم اللامركزية بالمفهوم والمحتوى الواسع، الذي يضم دعم دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. (عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص. ص 10–11)

لقد كان بناء الدولة يرتكز أساسا على مبدأ وحدة التنظيم المضمون من طرف آليات رسمية وغير رسمية، المعبر عنها عن طريق الأطر القانونية، وفق تنظيم السلطة الرئاسية أو الوصائية، لكن وبدون شك فإن مبدأ وحدة التنظيم، عرف استثناءات كثيرة منها:

– تزايد عدد البناءات الادارية المتمتعة بالشخصية المعنوية والمستقلة عن الدولة والتي يعترف لها القانون بالاستقلالية المالية التسييرية، وفق ما هو معروف في مفهوم اللامركزية.

– منح الهيئات المحلية تدريجيا صلاحيات واختصاصات أكبر فيما يخص إدارة مواردها المالية والبشرية وممارسة أعمالها بشكل مستقل عن الدولة نسبيا. ومع تزايد الاعتماد على النظام الفدرالي، كشكل لأنظمة الحكم في الدول المختلفة. (Jacques CH ,2004, pp.73-74)

2.2. مبادئ الحكم الراشد المحلي

يستوجب الانتقال من الحكم المحلي إلى حكم راشد محلي بالمعنى الحقيقي، توفير مجموعة من المبادئ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتنظيمية. وقد جاء إعلان مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن المنعقد في صوفيا سنة 1996، ليوضح مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة، الموصوفة بالمشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة، الفعالية والشفافية والتي يقع عبئ تحقيقها على عاتق ما تملكه الجماعة المحلية من موارد بشرية. (عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص. ص 14–16)

– المشاركة: من خلال تهيئة الآليات المناسبة للمواطنين للمساهمة في عمليات صنع القرار المحلي. فقد صار دور الحكم هو تمكين المواطن زيادة على خدمته والاهتمام بتقديم الخدمة وليس مجرد العمل على تقديمها مباشرة فقط.

– المساءلة: من خلال وضع آليات تسمح بخضوع صانع القرار المحلي للمساءلة من طرف المواطن والأطراف ذات الصلة.

– الشرعية: من خلال الوصول إلى قبول المواطن لسلطة من يحوز القرار المحلي، الذي يمارس في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة، تستند إلى العدالة والقانون. وتوفير فرص متساوية للجميع للحفاظ على مستوى حياتي أفضل.

– الكفاءة والفعالية: وهو البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع، تلبي احتياجات المواطن وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. وهنا يتقاطع مفهوم الحكم الراشد المحلي مع مقاربة الموارد البشرية، التي تسعى بدورها إلى إضفاء النجاعة والكفاءة على التسيير العام على المستوى المركزي وكذا المحلي.

– الشفافية: من خلال وضع آليات ضمان تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع أطراف المجتمع المحلي. وتوفير الفرصة للسكان للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية وتعزيز قدرة المواطن على المشاركة. ويبدوا أن نمط الحكومة الالكترونية المدروس أعلاه، يحقق أكبر قدر من الشفافية وتدفق المعلومات لجميع أطراف المجتمع المحلي.

فمبدأ المساءلة مرهون بحجم المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات والنتائج.(عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص.15)

– الاستجابة: وتعني أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف، سواء الفقراء أو الأغنياء.لهذا لابد أن تقوم الجماعات المحلية بدور مهم في صنع السياسات العامة وتنمية وتدريب الموارد البشرية وخلق التنمية المستديمة. وقد أعطت قمة الأرض دورا أساسيا للحكم المحلي في القيام بكل هذه الأدوار. (الطعامنة مُحَمَّد محمود، عبد الوهاب سمير مُحَمَّد، 2005، ص.376)غير أن ممارسة هيئات الحكم المحلي لمهام التنمية التي تمر أساسا عبر التخطيط، يوجب منح السند القانوني لها ووضع أجهزة إدارية محلية قادرة على صناعة القرار الإنمائي المحرك لعوامل التنمية المختلفة. (خالد الزعبي ،2008، ص.4)

– الشراكة: طرح مفهوم الشراكة في قمة الأرض بالبرازيل سنة 1992 وبالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بالنمسا 1993 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 ومؤتمر القمة الاجتماعية بالدانمارك 1994 ومؤتمر المرأة بالصين 1995 ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات 1996. وأكد كل هذا على وجود وبروز فواعل جديدة إلى جانب الدولة وخاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني، تعزيز وتأكيد دور الجماعات المحلية. (الطعامنة مُحَمَّد محمود، عبد الوهاب سمير مُحَمَّد، 2005، ص ص.373-374)

3.2. آليات الحكم الراشد المحلي لزيادة التشاركية المحلية

يمكن تحديد الآليات الأساسية التي يستخدمها مفهوم الحكم الراشد المحلي، من خلال عناصر الحكم الراشد المحلي، التي تشمل مجموعة من القيم السياسية، الاقتصادية والاجتماعية:

– اعتماد مبدأ لامركزية الموارد المالية والبشرية: من خلال الاعتراف للجماعات المحلية بالاستقلالية في تدبير الموارد المالية وكذا الموارد البشرية، التي تشكل حجز الزاوية في القيام بأنشطة الجماعة المحلية.

– ضمان المشاركة الحقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي: من خلال تثمين ودعم أوجه المشاركة الشعبية والديمقراطية التشاركية والجوارية في صنع القرار المحلي. ويجب الإشارة إلى أن الانتخاب لم يعد الأساس الوحيد للمشاركة الشعبية والشرعية. حيث ظهرت أنماط جديدة للتعبير على الرأي تتجاوز المنطق التمثيلي الكلاسيكي فقط.

انفتحت دولة ما بعد الحداثة على أنماط التعبير المختلفة والمشاركة الشعبية، وصارت فضاء للحوار والتفاوض. فنموذج الديمقراطية النيابية هو نموذج دولة الحداثة، بينما يعد نموذج الديمقراطية الوظيفية نموذج لديمقراطية مجتمع ما بعد الحداثة. وتحولت الديمقراطية في دولة ما بعد الحداثة إلى ديموقراطية مداولتية وديمقراطية تشاركية، تمنح للمواطن نظرة وقدرة على المشاركة المباشرة في الشأن العام. (François-jeanTH,1994, p.75).

– تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي: من خلال تنمية جسور التعاون وتبادل المنافع بين القطاع العام والقطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بتسيير الموارد البشرية للجماعة المحلية. فضمان تقديم الخدمات العامة من طرف الجماعات المحلية وإرضاء المواطن في ظل مقاربة المواطن الزبون. فاستعمال أسلوب التعاقد مع

الغير على المستوى المحلي من أجل تقليص التدخل الحكومي ودعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية صناعة التنمية المحلية، يعد من بين أبرز أهداف الحكم الراشد المحلي.(عبد الوهاب سمير محمد، 2007، ص61)

– نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة: وهو ما يفرض تعديل الإطار القانوني المنظم للدولة والجماعات المحلية على كل المستويات التنظيمية والبشرية، ليتماشى ويتواكب مع مبدأ التكامل **subsidiarité**.

ويوضح الجدول التالي الأدوار الجديدة التي يمكن للجماعات المحلية أن تقوم بها في تقديم الخدمات العامة في ظل مفهوم الحكم الراشد المحلي:

الجدول 1: أدوار الجماعات المحلية في تقديم الخدمات العامة في ظل مفهوم الحكم الراشد المحلي

الخدمات العامة	دور ومسؤولية الجماعات المحلية في ظل الحكم الراشد المحلي
جمع القمامة وإدارة النفايات	مسؤولية الإدارة المحلية في كل دول العالم، تزايد التعاقد مع القطاع الخاص لذلك، التمويل من خلال الإيرادات العامة للبلديات ورسوم النفايات.
الرعاية الصحية	سياسة صحية مركزية، وقاية صحية محلية
التعليم	رياض الأطفال والمدارس الابتدائية للإدارة المحلية والقطاع الخاص، الثانويات من مسؤولية الحكومة المركزية، التعليم العالي من مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص.
الرعاية الاجتماعية	سياسة اجتماعية مركزية، التنفيذ على المستوى المحلي
المياه الشروب والصرف الصحي	مركزية مشروعات الماء والصرف الصحي الكبرى بالمؤسسات العامة، مشاركة القطاع الخاص، الصيانة من مسؤولية الإدارة المحلية
النقل	مسؤولية القطاع الخاص، النقل المحلي من اختصاص الإدارة المحلية أو القطاع الخاص
الخدمات الطارئة	سياسة طوارئ مركزية، ضمان توفر الخدمات من طرف الإدارة المحلية
حماية البيئة والصحة	سياسة حماية البيئة والمستهلك مركزية، التنفيذ على المستوى المحلي
الطرق والحدائق والمنتزهات	إنشاء الحدائق وصيانة الطرق واجب محلي
تخطيط وتنظيم المدن	مسؤولية الإدارة المحلية
التنمية الاقتصادية	تنمح الإدارة المحلية اختصاصات في مجال السياحة والرياضة والإنتاج.

المصدر: (الطعامنة مُحَمَّد محمود، عبد الوهاب سمير مُحَمَّد، 2005، ص ص.423-424)

خاتمة

عرف توجه توسيع مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم الراشد وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية تطبيقات كبيرة على مستوى نظام الإدارة العامة ولاسيما الإدارة المحلية ككل، وقد جاءت تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم لتؤكد على الأهمية العملية للتنظيم المحلي وتضع له هدف القرب من المواطنين أكثر واحتضان مبادراتهم ومشاركاتهم على أسس جديدة وفق شعارات "جعل الدولة أكثر قربا من الناس"، "التحول إلى المحليات"، "تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير".(بومدينطاشمة، 2008، ص ص.01-02)

وقد صارت المشاركة الشعبية فضاء للحوار والتفاوض وصارت الديمقراطية ديموقراطية مداولتية وديمقراطية تشاركية، تمنح للمواطن نظرة وقدرة على المشاركة المباشرة في الشأن العام، مع الإنفتاح على أنماط جديدة للتعبير تتجاوز المنطق التمثيلي الكلاسيكي، فالرأي العام حاليا هو من يحدد خيارات الإدارة العمومية، من خلال الضغط على برامج وسياسات الحكومة ومراقبة نشاطات الإدارة الشرعية وغير الشرعية.(Laxmikanth M,2011, pp230-231).

قائمة المراجع

1- عبد الوهاب سمير مُحَمَّد، (2007)، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

2- بخوش مصطفى، (2008)، بديل الحكم الجهوي في ظل العولمة، مداخلة بمؤتمر استراتجيات وأولويات تعزيز الحكم المحلي في الوطن العربي، جامعة اليرموك، الأردن.

3- الزعبي خالد، (2008)،مفهوم الأقاليم التنموية في إطار اللامركزية الإدارية المعاصرة، مداخلة بمؤتمر استراتجيات وأولويات تعزيز الحكم المحلي في الوطن العربي، يوم 08-10أفريل 2008، جامعة اليرموك، الأردن،2008، ص.3-4.

4 – مهنا مُحَمَّد نصر، (2004)،تطوير وإصلاح الإدارة المحلية المصرية من منظور الموارد البشرية، أعمال المؤتمر العربي الثاني حول الإدارة المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

5 – الطعامنة مُحَمَّد محمود، عبد الوهاب سمير مُحَمَّد، (2005)، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

6- طاشمة بومدين، (2008)، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر)، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية، جامعة الشلف.

7- الطعامنة مُحَمَّد محمود، (2008)، نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، عمان، الأردن.

8- عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، (2008)، اتجاهات مقارنة في تنظيم الإدارة المحلية دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 52/14، بغداد.

9- تقرير مركز العمليات الانتقالية الدستورية (2014)، اللامركزية في الدول الموحّدة: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نشرتبالتعاونبين مركز العمليات الانتقالية الدستورية والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

10- Jacques CHEVALIER (2004), l'état post modern, 2édition, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris.

11- COUDEL Emilie, (2009), Formation et apprentissages pour le développement territorial: regards croisés entre économie de la connaissance et sciences de gestion, Thèse de Doctorat, Montpellier Supagro, Centre International d'Etudes Supérieures en Sciences Agronomiques.

12-THUOT François-jean, (1994), Déclin de l'état et formes post modernes de la démocratie, Revue québécoise de science politique, N°26.

13- Laxmikanth M, (2011), public administration, Tata McGraw Hill private limited, New Delhi.